وزارة الشؤون الخارجية و التعاون

مشروع نجاعة الأداء

السنة المالية 2015

ورقة تقديمية

يندرج إعداد مشروع ميزانية وزارة الشؤون الخارجية و التعاون لسنة 2015 في إطار تفعيل مقتضيات إصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية، و الذي يستهدف عصرنة منظومة تدبير المالية العمومية، باعتبارها أداة لتنفيذ السياسات العمومية و القطاعية، و ذلك ارساءا لقواعد الحكامة الجيدة مع استهداف النجاعة و الشفافية في تدبير الشأن العام.

و من أجل الوصول إلى هذه الأهداف فقد تم اختيار بعض القطاعات الوزارية لتفعيل المراحل التجريبية لهذا الإصلاح. و في هذا الإطار تم اختيار وزارة الشؤون الخارجية و التعاون لتدخل في المرحلة التجريبية الثانية انطلاقا من سنة 2015.

تجدر الإشارة إلى أن الوزارة قد استفادت خلال هذه المرحلة التجريبية من مواكبة و دعم وزارة الإقتصاد و المالية و خبراء من البنك الدولي.

انطلقت أشغال لجنة قيادة هذا الإصلاح بالوزارة بتاريخ 22 أبريل 2014، و أفضت إلى إنجاز هيكلة ميزاناتية جديدة ترتكز على ثلاث برامج، موزّعة بدورها على عدة مشاريع، تعكس جميع أوجه نشاط الوزارة، كما أن كل برنامج يتوفر على مؤشرات تمكن من قياس مدى إنجاز الأهداف المسطرة له.

طبقا لمقتضيات إصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية، يجب إرفاق مشروع ميزانية الوزارة لكل سنة بتقرير ل"مشروع نجاعة الأداء"و الذي يقدم بيانات حول برامج و مشاريع الوزارة إضافة إلى مؤشرات نجاعة الأداء.

يمثل "مشروع نجاعة الأداء" لوزارة الشؤون الخارجية و التعاون تجربة أولى بالنسبة لهذا القطاع، و التي من خلالها يؤكد على انخراطه و التزامه بتقوية مبادئ الشفافية في المالية العمومية و تبسيط مقروئية الميزانية العمومية.

الفهرس

الجزء الأول : تقديم الوزارة

1- عرض استراتيجية وزارة الشؤون الخارجية والتعاون :
أ– التحديات و الرهانات
ب – التوجهات الاستراتيجية
ج – اختصاصات الوزارة

2 – عرض الاعتمادات المتوقعة للوزارة برسم سنة 2015

3 – ملخص الاعتمادات المتوقعة للوزارة برسم سنة 2015 من خلال البرامج والمشاريع و العمليات.

4 – برمجة ميزاناتية لثلاث سنوات 2015- 2017

الجزء الثاني : تقديم برامج الوزارة

البرنامج 1 : العمل الدبلوماسي والاشعاع المغربي

1 – استراتيجية البرنامج
2 – أهداف ومؤشرات قياس نجاعة أداء البرنامج
3 – عرض المشاريع و العمليات المرتبطة بالبرنامج

البرنامج 2 – الشؤون القنصلية والاجتماعية

1 – استراتيجية البرنامج
2 – أهداف ومؤشرات قياس نجاعة أداء البرنامج
3 – عرض المشاريع و العمليات المرتبطة بالبرنامج

البرنامج 3 : الدعم والتوجيه

1 – استراتيجية البرنامج
2 – أهداف ومؤشرات قياس نجاعة أداء البرنامج
3 – عرض المشاريع و العمليات المرتبطة بالبرنامج.

الجزء الأول :

تقديم الـوزارة

1- تقديم موجز لإستراتيجية الوزارة:

تناط بوزارة الشؤون الخارجية والتعاون مهمة تهييء وتطبيق السياسة الحكومية في الميادين التي تهم العلاقات الخارجية للمغرب، حيث تعمل الوزارة على تطوير و قيادة إستراتجيتها وفق مبادئ الدستور الجديد للمملكة، وكذا توجيهات صاحب الجلالة الذي يضع العمل الدبلوماسي في قلب الأولويات الوطنية.

و يتم تهييئ التوجهات الإستراتيجية للوزارة مع الأخد بعين الاعتبار الفرص المتاحة و كذا المعيقات التي يفرضها المناخ الدولي والإقليمي للمملكة.

أ- الرهانات :

تعمل وزارة الشؤون الخارجية والتعاون على تنفيذ السياسة الخارجية للمغرب في مناخ إقليمي و دولي متغير، يتميز أساسا ب:

- التوجه نحو عالم متعدد الأقطاب يتميز بتوزيع جديد للنفوذ على الساحة الدولية، خاصة مع بروز قوات جديدة كروسيا،البرازيل، الهند.....؛
- التوجه نحو تأسيس وتقوية التحالفات الإقليمية وذلك من أجل الدفاع عن مصالحها السياسية والاقتصادية؛
- توسع دائرة النزاعات وبؤر التوتر داخل وبين الدول مع بروز تهديدات جديدة مرتبطة أساسا بآفة الإرهاب، تجارة المخدرات، وانتشار الأسلحة .....الخ؛
- تصاعد دور و تأثير المؤسسات غير الحكومية على السياسات و القرارات الدولية؛
- انفتاح الأسواق وكذا تحرير المبادلات بين الدول، مما أدى إلى استقواء الشركات المتعددة الجنسيات التي أصبحت موجها أساسيا للقرار السياسي و الإقتصادي العالمي.

ب- التوجهات الإستراتيجية:

أخذا بعين الاعتبار المتغيرات التي يعرفها السياق الإقليمي والدولي، وللإستجابة بشكل فاعل للمهمات التي تقع على عاتقها، و التي تتمثل أساسا في تمثيل المغرب دوليا و الدفاع عن مصالحه، تعمل وزارة الشؤون الخارجية والتعاون على تنزيل استراتيجية ترتكز على ستة محاور أساسية :

1. التعبأة من أجل الدفاع عن الوحدة الترابية للمملكة ؛
2. الترويج للنموذج المغربي المتميز في أبعاده الإصلاحية و التنموية؛
3. التحفيز الاستراتيجي لدبلوماسية اقتصادية جديدة و هادفة إلى إشعاع وتقوية مكانة الإقتصاد الوطني على المستوى الإقليمي والدولي، مع الأخد بعين الاعتبار المتغيرات العميقة التي يعرفها المناخ السياسي و الإقتصادي الدولي؛
4. تدعيم وتشجيع الدبلوماسية الثقافية؛
5. تقوية و توسيع دائرة علاقات المغرب مع كافة الشركاء سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي؛

6. تطوير آليات العمل لدى الوزارة و تمكينها من الوسائل والموارد الكفيلين بأداء المهام المنوطة بها على أكمل وجه.

ت– اختصاصات وزارة الشؤون الخارجية والتعاون:

بناءا على المرسوم رقم 428.11.2 الصادر في 06 شتنبر 2011 بشأن اختصاصات وزارة الشؤون الخارجية والتعاون، يعهد لهذه الوزارة مايلي:

– توجيه العمل الدبلوماسي؛

– القيام بتنمية التعاون الدولي وتنسيق جميع العلاقات الخارجية والحرص على التوفيق بينها وبين سياسة المغرب الخارجية؛

تقوم وزارة الخارجية والتعاون في نطاق مهمتها المحددة في هذه المادة، مع مراعاة الاختصاصات المسندة إلى غيرها من الوزارات، بما يلي:

- تمثيل المغرب لدى الدول الأجنبية والمنظمات الدولية والجهوية والإقليمية؛
- دور الوساطة اللازمة كقناة لجميع الاتصالات الرسمية مع الدول الأجنبية والمنظمات الدولية والجهوية والإقليمية ولا سيما عبر ممثلياتها في المغرب؛
- تحضير اللقاءات والمؤتمرات الدولية وكذا تمثيل المغرب في هذه اللقاءات والمؤتمرات بتعاون مع الوزارات المعنية، إن اقتضى الحال ذالك؛

من جهة أخرى، يعهد إلى وزارة الشؤون الخارجية والتعاون بما يلي:

- الإشراف على المفاوضات المتعلقة بإبرام المعاهدات والإتفاقيات والبروتوكولات والوثائق القانونية الدولية الأخرى ذات الطابع السياسي والدبلوماسي والتنسيق بما يرتبط منها بالتزامات المغرب الخارجية ذات الطابع الإقتصادي والتجاري والتقني والمالي والإجتماعي والثقافي؛
- –القيام، ماعدا فيما يخص المعاهدات، بالتوقيع بالأحرف الأولى على مختلف الاتفاقات المذكورة أو إمضائها أو تجديدها أو فسخها باسم الحكومة أو التفويض التام إن اقتضى الحال ذلك من أجل التفاوض أو التوقيع؛
- تأويل المعاهدات والاتفاقيات والوثائق القانونية الدولية الأخرى التي تلزم المغرب، وذلك باتفاق مع السلطات الوطنية المعنية؛

- السهر على تنمية التعاون في الميادين الاقتصادية والتجارية و التقنية والمالية والثقافية و الإجتماعية وتوجيه العلاقات المرتبطة بهذه القطاعات توجيها مطابقا للسياسة الخارجية التي ترسمها الحكومة؛
- الحرص على حماية المواطنين والمصالح والممتلكات المغربية بالخارج وعلى تيسير أسباب تطور أعمالهم والتكفل بما يرجع منها إلى اللاجئين وعديمي الجنسية المقيمين فوق التراب الوطني؛
- تنسيق أعمال المصالح العامة المغربية الموجودة خارج التراب الوطني وذلك باتفاق مع الجهات المعنية؛
- اطلاع الحكومة بانتظام على وضعية العلاقات الخارجية للمغرب وجميع الأعمال المنجزة في هذا الميدان؛
- ... إلخ.

2- تقديم الإعتمادات المتوقعة للوزارة برسم سنة 2015 (ب مليون درهم) :

النفقات	مشروع قانون المالية لسنة 2015		المجموع	قانون المالية لسنة 2014	%
	الميزانية العامة	مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة			مشروع قانون المالية لسنة 2015/ قانون المالية لسنة 2014
الموظفون	1 489,53		1 489,53	1 428,99	4,2%
المعدات و النفقات المختلفة	586,00	20,00	606,00	569,87	6,3%
الإستثمار	183,00	-	183,00	137,65	32,9%
المجموع	2 258,53	20,00	2 278,53	2 136,52	6,6%

3- ملخص الاعتمادات المتوقعة للوزارة برسم سنة 2015 حسب البرامج و المشاريع و العمليات :

برامج الوزارة	الميزانية العامة لسنة 2015			مجموع (الميزانية العامة)	مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	المجموع مشروع قانون المالية لسنة 2015	قانون المالية لسنة 2014	% مشروع قانون المالية لسنة 2015/ قانون المالية لسنة 2014
	فصل الموظفين	فصل المعدات و النفقات المختلفة	فصل الإستثمار					
برنامج العمل الدبلوماسي و إشعاع المغرب	-	146,40	2,50	148,90	-	148,90	145,60	2,3%
برنامج الشؤون القنصلية و الاجتماعية	-	-	-	-	20,00	20,00	20,00	0,0%
برنامج الدعم و القيادة	1 489,53	439,60	180,50	2 109,63	-	2 109,63	1 970,92	7,0%
المجموع	1 489,53	586,00	183,00	2 258,53	20,00	2 278,53	2 136,52	6,6%

رسم تخطيطي مبسط لإعادة توزيع اعتمادات البرامج

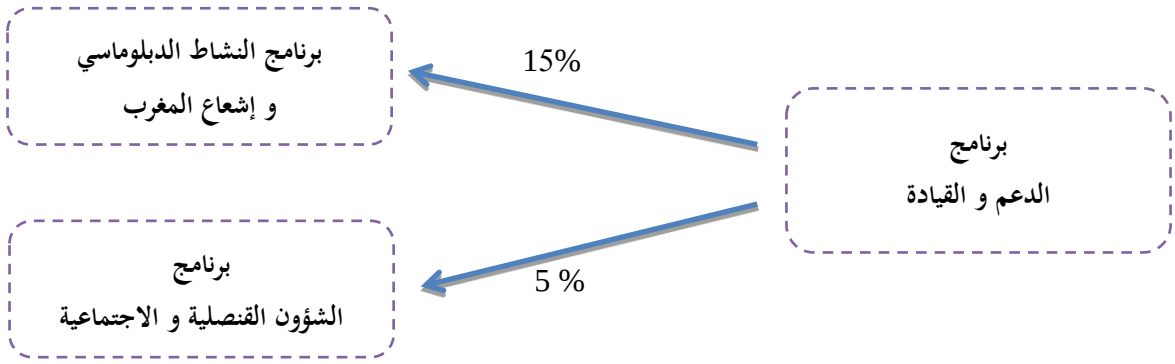

- **جدول تلخيصي لإعادة توزيع اعتمادات البرامج :**

برامج الوزارة	مشروع قانون المالية لسنة **2015**	توزيع نفقات برنامج الدعم و القيادة	مشروع قانون المالية لسنة **2015** بعد إعادة التوزيع
برنامج العمل الدبلوماسي و إشعاع المغرب	148,90	338,54	487,44
برنامج الشؤون القنصلية و الاجتماعية	20,00	117,40	137,40
برنامج الدعم و القيادة	2 109,63	1 653,68	1 653,68
المجموع	**2 278,53**	**2 109,63**	**2 278,53**

- **تعليق :**

لكون هذه السنة هي الأولى في تجربة تطبيق محتويات القانون التنظيمي للمالية، كان من الصعب التوزيع الكلي لميزانية البرنامج الثالث (الدعم و القيادة) على البرنامجين الآ خرين. لكن بهدف الحصول على رؤية ميزاناتية واضحة خلال السنوات المقبلة سيتم تدريجيا التخفيض قدر الإمكان من الحصة المالية المخصصة للبرنامج الثالث.

- **جدول الميزانية حسب البرامج و المشاريع (بعد توزيع اعتمادات البرنامج 3)**

برامج ومشاريع الوزارة		الميزانية العامة لسنة 2015			مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	المجموع
		فصل الموظفين	فصل المعدات و النفقات المختلفة	فصل الإستثمار		
برنامج العمل الدبلوماسي و إشعاع المغرب	مشروع 1-1: العلاقات الثنائية و المتعددة الأطراف	10,30	249,00	84,40	-	487,44
	مشروع 1-2 : النموذج المغربي، صورة المغرب بالخارج و دعم الدبلوماسية الموازية		91,68	38,67		
	مشروع 1-3 : دعم الأمانة الدائمة للمؤتمر الوزاري للدول الإفريقية المجاورة للأطلسي		13,38	-		
برنامج الشؤون القنصلية و الاجتماعية	مشروع 2-1 : الخدمات القنصلية	-	60,29	10,16	20,00	137,40
	مشروع 2-2 : الشؤون الاجتماعية		25,12	3,39		
	مشروع 2-3 : سياسة الهجرة		15,07	3,39		
برنامج الدعم و القيادة	مشروع 3-1 : تدبير شبكة البعثات الدبلوماسية و القنصلية	1 479,23	0,03	-	-	1 653,68
	مشروع 3-2 : تدبير الوسائل و الموارد		131,22	30,00		
	مشروع 3-3 : تحديث نظم المعلومات		0,20	13,00		
	المجموع	1 489,53	586,00	183,00	20,00	2 278,53

4- برمجة ميزاناتية لثلاث سنوات :

	إنجازات سنة 2012	انجازات سنة 2013	قانون المالية لسنة 2014	مشروع قانون المالية لسنة 2015[1]	إسقاطات سنة 2016	إسقاطات سنة 2017
نفقات التسيير	**2 207,51**	**2 097,09**	**1 998,87**	**2 095,53**	-	-
نفقات الموظفين	**1 657,92**	**1 553,11**	**1 428,99**	**1 489,53**		
المعدات و النفقات المختلفة	**549,59**	**543,98**	**569,87**	**606,00**	-	-
الميزانية العامة (بما فيها الإعانات لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة و المبالغ المدفوعة لفائدة الحسابات الخصوصية للخزينة و التحويلات إلى المؤسسات العمومية)	549,59	543,98	569,87	606,00	-	-
الإعانات لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	-	-	-	-	-	-
المبالغ المدفوعة لفائدة الحسابات الخصوصية للخزينة	-	-	-	-	-	-
تحويلات لفائدة المؤسسات العمومية	-	-	-	-	-	-
نفقات الاستثمار	**222,72**	**109,51**	**137,65**	**183,00**	-	-
الميزانية العامة (بما فيها الإعانات لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة و المبالغ المدفوعة لفائدة الحسابات الخصوصية للخزينة و التحويلات إلى المؤسسات العمومية)	222,72	109,51	137,65	183,00	-	-
الإعانات لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	-	-	-	-	-	-
المبالغ المدفوعة لفائدة الحسابات الخصوصية للخزينة	-	-	-	-	-	-
تحويلات لفائدة المؤسسات العمومية	-	-	-	-	-	-
المجموع	**2 430,23**	**2 206,60**	**2 136,52**	**2 278,53**	-	-

[1] بما فيها ميزانية مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة.

	قانون المالية لسنة 2014	مشروع قانون المالية 2015	إسقاطات سنة 2016	إسقاطات سنة 2017
البرنامج رقم 1 العمل الدبلوماسي و إشعاع المغرب	**446,25**	**487,44**	**-**	**-**
الميزانية العامة	446,25	487,44	-	-
مرافق الدولة المسيرة بصفة مستقلة	-	-	-	-
البرنامج رقم 2 الشؤون القنصلية و الاجتماعية	**123,45**	**137,40**	**-**	**-**
الميزانية العامة	103,45	117,40	-	-
مرافق الدولة المسيرة بصفة مستقلة	20,00	20,00	-	-
البرنامج رقم 3 الدعم و القيادة	**1 566,82**	**1 653,68**	**-**	**-**
الميزانية العامة	1 566,82	1 653,68		-
مرافق الدولة المسيرة بصفة مستقلة	-	-	-	-
المجموع	**2 136,52**	**2 278,53**	**-**	**-**

الجزء الثاني:

تقديم برامج وزارة الشؤون الخارجية و التعاون

البرنامج 1: العمل الدبلوماسي وإشعاع المغرب

1- إستراتيجية برنامج العمل الدبلوماسي وإشعاع المغرب:

أ- ملخص إستراتيجية البرنامج وغاياته العامة :

بهدف تحقيق عمل دبلوماسي استباقي ومتماسك ومستغل للفرص المتاحة، وضعت الوزارة إستراتيجية تقوم على توجيه عملها أخذا بعين الإعتبار للدور الذي يجب أن تقوم به مختلف الهيئات السياسية والبرلمانية ومراكز البحث العلمي ومنظمات المجتمع المدني، و المؤسسات الغير الحكومية العاملة في مجال الدبلوماسية والعلاقات الدولية.

تتمحور إستراتيجية هذا البرنامج حول الأعمال التالية:

- الدفاع عن مصالح المغرب الاستراتيجية، خصوصا ما يتعلق بوحدته الترابية؛
- تقوية العمل الرامي إلى ضمان الترويج للنموذج المغربي الذي يستمد قوته وغناه من الإصلاحات الديمقراطية العميقة التي تعرفها المملكة؛
- التعريف بالأوراش التنموية الكبرى التي يعرفها المغرب في كل المجالات ولا سيما مجال التنمية البشرية وتطوير السياحة والتمنية المستدامة والطاقات المتجددة؛
- الترويج للرصيد التاريخي للمغرب كبلد للانفتاح والتسامح، وكفضاء للتعايش والتلاقي بين الثقافات والحضارات؛
- إعطاء الأولوية لدبلوماسية اقتصادية مقدامة وجريئة، تهدف إلى مضاعفة الشركاء الإقتصاديين للمغرب وتطوير المبادلات وجذب الاستثمارات والتعريف بالفرص الاقتصادية التي تتيحها بلادنا خصوصا في القطاعات الإنتاجية الواعدة؛
- دعم وتشجيع الدبلوماسية الثقافية والتعريف بالتراث الحضاري والثقافي للمغرب.

وفي هذا السياق يشمل هذا البرنامج كل الوسائل المالية و المادية الموجهة بالأساس لتسيير وتطوير العمل الدبلوماسي الوطني.

توجه وسائل وإمكانات هذا البرنامج بالخصوص إلى :

- اكتتابات ومساهمات المغرب في المنظمات الدولية والهيئات الأخرى التي ينتسب إليها (35 منظمة و هيئة دولية خلال سنة 2013). وتمكن هذه المساهمات المغرب من الدفاع عن مصالحه كما تمكنه من أن يكون عنصرا فاعلا في النشاط المتعدد الأطراف ومن المشاركة الإيجابية في معالجة القضايا الشاملة (التجارة العالمية، الأمن الدولي، البيئة، الطاقة... وغيرها) ؛
- تمويل الأنشطة المنظمة من طرف الشبكة الدبلوماسية للمملكة في إطار الترويج لصورة المغرب والدفاع عن مصالحه؛
- دعم الفاعلين غير الحكوميين العاملين في مجال الدبلوماسية الموازية؛
- مساهمة الوزارة في بعض الأنشطة و اللقاءات الدولية، المنظمة في المغرب أو الخارج؛

- تسيير الشبكة الدبلوماسية الوطنية المتكونة من 87 سفارة و 4 بعثات ديبلواسية دائمة (الاتحاد الأوروبي ببروكسيل، الأمم المتحدة بنيويورك، اليونسكو بباريس ومكتب الأمم المتحدة بجنيف).

ب–مسؤول البرنامج:

الكاتب العام للوزارة

ج– المتدخلين في القيادة :

- المديرية العامة للعلاقات الثنائية والشؤون الجهوية والمديريات التابعة لها
- مديرية الأمم المتحدة والمنظمات الدولية
- مديرية التعاون المتعدد الأطراف والشؤون الاقتصادية الدولية
- مديرية القضايا الشاملة
- مديرية الدبلوماسية العامة والفاعلين غير الحكوميين
- مديرية التنمية والتعاون الاقتصادي
- مديرية التعاون والعمل الثقافي.

2- أهداف ومؤشرات قياس نجاعة أداء البرنامج:

الهدف 1.1 : دعم العلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف وتقوية مكتسبات المغرب فيما يتعلق بالقضية الوطنية.

المؤشر 1.1.1 : عدد الاتصالات على مستوى عال لتقوية روابط الصداقة مع باقي الدول (اجتماعات، مشاورات سياسية، لجن مشتركة، زيارات،...)

الوحدة	2013	2014	2015	2016	2017
	الإنجاز	التوقع	التوقع	التوقع	القيمة المستهدفة
العدد	331	348	366	366	396

- **توضيحات منهجية :**

هذا المؤشر يمثل مجموع اللقاءات و المشاورات السياسية و اللجان المشتركة المنعقدة بالمغرب أو بالخارج، بمشاركة ممثلين عن وزارة الشؤون الخارجية والتعاون ابتداء من منصب مدير.

- **مصادر المعطيات :**

- المديرية العامة للعلاقات الثنائية والشؤون الجهوية والمديريات التابعة لها.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر:**

توقعات المؤشر تبقى رهينة بالمتغيرات التي تطرأ على المناخ الدولي والإقليمي.

المؤشر 2.1.1 : معدل الحفاظ على علاقات الصداقة والتعاون.

الوحدة	2013	2014	2015	2016	2017
	الإنجاز	التوقع	التوقع	التوقع	القيمة المستهدفة
المعدل	84,7%	84,7%	84,7%	85,2%	85,7%

- **توضيحات منهجية :**

هذا المؤشر يمثل قسمة العدد الإجمالي للدول التي تربطها علاقات دبلوماسية جيدة مع المغرب إضافة إلى الدول التي ينسج معها المغرب علاقات تعاون، على مجموع الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة.

- **مصادر المعطيات :**

- المديرية العامة للعلاقات الثنائية والشؤون الجهوية والمديريات التابعة لها.

- **تعليق :**

هذا المؤشر يكتسي أهمية خاصة لأنه يعكس المجهودات التي تبذلها الدبلوماسية الوطنية للحفاظ على المكتسبات المتعلقة بالقضية الوطنية و كذا تطوير علاقات التعاون.

المؤشر: 3.1.1: عدد المنظمات الإقليمية والدولية التي يساهم فيها المغرب.

الوحدة	2013 الإنجاز	2014 التوقع	2015 التوقع	2016 التوقع	2017 القيمة المستهدفة
العدد	35	37	47	50	60

- **توضيحات منهجية:**

هذا المؤشر يمثل عدد المنظمات الإقليمية والدولية التي يساهم فيها المغرب.

- **مصادر المعطيات :**

– مديرية الأمم المتحدة والمنظمات الدولية؛
– مديرية المشرق، الخليج والمنظمات العربية والإسلامية؛
– مديرية التعاون المتعدد الأطراف والشؤون الاقتصادية الدولية؛
– مديرية الشؤون المالية ونظم المعلومات واللوجستيك.

- **تعليق :**

تحسن هذا المؤشر يساعد المغرب على :

- تعزيز حضوره لدى المنظمات الدولية؛
- أن يكون عضوا فاعلا في هذه المنظمات (مع تعزيز موقعه في مناصب المسؤولية)؛
- أن يكون عضوا نشيطا و مؤثرا في البرامج الدولية والإقليمية.

المؤشر رقم 4.1.1: عدد الاتفاقيات، المعاهدات و البروتوكولات الموقعة من طرف المغرب.

المؤشر الثانوي	الوحدة	2013 الإنجاز	2014 التوقع	2015 التوقع	2016 التوقع	2017 القيمة المستهدفة
الإتفاقيات الثائية	العدد	226	235	-	-	-
الإتفاقيات المتعددة الأطراف	العدد	20	05	-	-	-
المجموع	العدد	246	240	-	-	-

- **توضيحات منهجية :**

يعكس هذا المؤشر عدد الاتفاقيات و البروتوكولات ذات الطابع الثنائي أو المتعدد الأطراف المبرمة من طرف المغرب.

- **مصادر المعطيات :**

- مديرية الشؤون القانونية و المعاهدات.

الهدف 2.1 : الترويج للنموذج المغربي و الإصلاحات الكبرى المنجزة .

المؤشر رقم 1.2.1: عدد الإتفاقيات ذات الطابع الاقتصادي و الثقافي المبرمة من طرف المغرب.

الوحدة	2013 الإنجاز	2014 التوقع	2015 التوقع	2016 التوقع	2017 القيمة المستهدفة
العدد	**26**	**42**	**-**	**-**	**-**

- **توضيحات منهجية :**

يعكس هذا المؤشر عدد الاتفاقيات و البروتوكولات ذات الطابع الاقتصادي و الثقافي المبرمة من طرف المغرب.

- **مصادر المعطيات :**
  - مديرية الشؤون القانونية و المعاهدات؛
  - مديرية التنمية و التعاون الاقتصادي؛
  - مديرية التعاون و العمل الثقافي.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر:**

الإنجازات المعبر عنها من طرف هذا المؤشر ترتبط أيضا بتدخل فاعلين آخرين، خصوصا الوزارات المعنية الأخرى.

- **تعليق :**

يعكس هذا المؤشر المجهود الذي تبذله الوزارة في إطار تطويرها للدبلوماسية الإقتصادية و الثقافية.

الهدف 3.1: مواكبة الفاعلين غير الحكوميين في إطار الدبلوماسية الموازية.

المؤشر رقم 1.3.1: عدد الفاعلين غير الحكوميين المستفيدين.

الوحدة	انجازات سنة 2013	توقعات 2014	توقعات 2015	توقعات 2016	القيمة المستهدفة 2017
العدد	50	66	81	90	100

- **توضيحات منهجية :**

يدلنا هذا المؤشر على عدد الفاعلين غير الحكوميين المستفيدين من الدعم المالي الذي تخصصه الوزارة لدعم الدبلوماسية الموازية.

يهدف هذا الدعم إلى تقوية حضور الفاعلين غير الحكوميين المغاربة في الهيئات و المناسبات الدولية، وكذا مساعدتهم على تنظيم الأنشطة التي من شأنها الدفاع عن مصالح المغرب بالخارج.

- **مصادر المعطيات :**
  - مديرية الشؤون المالية، نظم المعلومات و اللوجيستيك؛
  - مديرية الدبلوماسية العامة و الفاعلين غير الحكوميين.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر:**

ينحصر هذا المؤشر في الشق المالي من الدعم الذي تقدمه الوزارة للفاعلين غير الحكوميين و لا يعكس الدعم التنظيمي والتأطيري المقدم لهم لغرض تسهيل مهامهم و إنجاح أنشطتهم.

المؤشر 2.3.1 : عدد الأنشطة الممولة.

الوحدة	2013	2014	2015	2016	2017
	الإنجاز	التوقع	التوقع	التوقع	القيمة المستهدفة
العدد	30	40	60	75	93

- **توضيحات منهجية:**

هذا المؤشر يحصي عدد الأنشطة التي استفادت من الدعم المالي الذي تقدمه الوزارة في إطار تشجيع الدبلوماسية الموازية.

- **مصادر المعطيات :**

- مديرية الدبلوماسية العامة والفاعلين غير الحكوميين؛
- مديرية الشؤون المالية و نظم المعلومات و اللوجستيك.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر:**

ارتفاع عدد الأنشطة التي يتم تنظيمها لا يعكس بالضرورة تحقيق الغاية من إنجازها.

- **تعليق :**

أهمية هذا المؤشر أنه يكمّل المؤشر الذي سبقه من خلال إعطاء نظرة على عدد الأنشطة التي استفادت من الدعم.

الهدف 4.1 : تشجيع التعاون بين الدول الإفريقية المجاورة للأطلسي

المؤشر 1.4.1 : عدد الزيارات العالية المستوى بين المغرب والدول الأعضاء في المؤتمر الوزاري للدول الإفريقية المجاورة للأطلسي.

الوحدة	2013	2014	2015	2016	2017
	الإنجاز	التوقع	التوقع	التوقع	القيمة المستهدفة
العدد	1	1	4	6	-

- **توضيحات منهجية :**

هذا المؤشر يدل على عدد الزيارات المتبادلة بين المغرب من جهة والدول الأعضاء في المؤتمر من جهة أخرى والمنجزة من طرف كبار المسؤولين (ابتداءا من درجة مدير) في إطار المؤتمر.

- **مصادر المعطيات :**

- مديرية الشؤون الإفريقية.

المؤشر 2.4.1 : عدد اللقاءات المنظمة في إطار كتابة المؤتمر.

الوحدة	2013	2014	2015	2016	2017
	الإنجاز	التوقع	التوقع	التوقع	القيمة المستهدفة
العدد	1	1	2	3	-

- **توضيحات منهجية :**

هذا المؤشر يدل على عدد اللقاءات الرسمية المنظمة في إطار كتابة المؤتمر (مؤتمرات، اجتماعات الخبراء، ورشات...).

- **مصادر المعطيات :**

- مديرية الشؤون الإفريقية.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر:**

هذا المؤشر يتأثر بالتطورات التي تطرأ على الصعيد الجهوي في القارة الإفريقية (سياسيا، اقتصاديا...)

3- تقديم المشاريع/ العمليات المتعلقة ببرنامج العمل الدبلوماسي و إشعاع المغرب :

المشروع 1-1: العلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف

يمثل هذا المشروع مجالا رئيسيا لعمل وزارة الشؤون الخارجية التعاون، وأهدافه هي:

- المحافظة على علاقات الصداقة التي تربط المغرب بالدول الأخرى،
- تنمية التعاون و علاقات الصداقة،
- إقامة علاقات دبلوماسية جديدة،
- ضمان حضور دبلوماسي للمغرب في المنتديات والمؤسسات الدولية، قادر على الدفاع عن مصالحه ومكتسباته وعلى المساهمة في مختلف المواضيع ذات الاهتمام الدولي.

المشروع 1-2: النموذج المغربي، صورة المغرب بالخارج ودعم الدبلوماسية الموازية

بموازاة مع العمل الدبلوماسي المتمحور حول العلاقات السياسية، يشكل التعاون في ميادين أخرى (اقتصادية، مالية، ثقافية، اجتماعية... الخ) أولويات أخرى بالنسبة للوزارة.

ويهدف هذا البرنامج إلى ضمان تطوير هذا التعاون عن طريق الترويج لصورة المغرب (التجربة الديمقراطية الخاصة، التنمية البشرية ، البنيات التحتية، الطاقات المتجددة...) و تسويق تراثه السياحي وإمكانياته الإقتصادية مع تفعيل الدبلوماسية الثقافية.

ومن أجل تحقيق هذا الهدف تقوم وزارة الشؤون الخارجية والتعاون بدعم ومساندة الفاعلين غير الحكوميين الناشطين في مجال الدبلوماسية الموازية.

المشروع 1-3 : دعم الأمانة الدائمة للمؤتمر الوزاري للدول الإفريقية المجاورة للأطلسي

في السياق الدولي الراهن، أصبح إنشاء تجمعات جهوية عبر العالم يشكل أداة هامة للدول من أجل تحسين وضعيتها الاقتصادية ودعم مواقفها السياسية.

يهدف هذا البرنامج إلى تنمية التعاون بين الدول الإفريقية المجاورة للأطلسي من أجل الوصول إلى وضع متقدم من التعاون بين هذه الدول. ويساهم المغرب عن طريق وزارة الشؤون الخارجية والتعاون بقوة في أنشطة هذا المؤتمر بهدف تقوية حضوره وتأثيره في القارة الإفريقية.

البرنامج 2 : الشؤون القنصلية والإجتماعية

1- استراتيجية برنامج الشؤون القنصلية والإجتماعية :

أ- ملخص إستراتيجية البرنامج وغايته العامة :

يهدف برنامج "الشؤون القنصلية والاجتماعية" إلى تنشيط شبكة مكونة من 55 مركز قنصلي وكذا الشّعب القنصلية التابعة للسفارات المغربية عبر العالم.

ويعتبر برنامجا للخدمات العامة موجها لخدمة المغاربة المقيمين بالخارج والأجانب الذين يتقدمون إلى المراكز القنصلية المغربية من أجل بعض الخدمات (تأشيرات، تصديقات،...) وكذا الأجانب المقيمين بالمغرب والراغبين في الحصول على بعض الخدمات لتسوية وضعية إقامتهم بالمغرب.

وفي إطار هذا البرنامج تتمحور مهمة الوزارة في :

- ضمان خدمات قنصلية ذات جودة عالية (الحالة المدنية ، جوازات السفر البيومترية ، بطاقة التعريف الالكترونية ، تأشيرات ...) من خلال تحسين شروط الإستقبال، تقليص وقت معالجة الملفّات و تحسين جودة الخدمات المقدّمة.
- حماية الحقوق الاجتماعية للمغاربة المقيمين بالخارج وتقديم المساعدة الاجتماعية للأشخاص المحتاجين إليها.
- المساهمة بالإشتراك مع وزارة الداخلية في تحسين تسيير شؤون الأجانب بالمغرب.

ب- مسؤول البرنامج :

مدير الشؤون القنصلية والاجتماعية

ت- المتدخلين في القيادة :

- مديرية الشؤون القنصلية والاجتماعية،
- مديرية الشؤون المالية ونظم المعلومات واللوجستيك،
- مديرية الموارد البشرية.

2- أهداف ومؤشرات قياس نجاعة أداء البرنامج:

الهدف 1.2 : ضمان جودة الخدمات القنصلية

المؤشر 1.1.2 : الأجل المتوسط لتسليم شهادات الحالة المدنية، جوازات السفر، بطاقات التعريف الوطنية، و التأشيرات.

أخذا بعين الاعتبار لطبيعة الوثائق المذكورة والوقت اللازم لإنجازها يقسم هذا المؤشر إلى المؤشرات الفرعية التالية :

المؤشر الفرعي	الوحدة	2013 الإنجاز	2014 التوقع	2015 التوقع	2016 التوقع	2017 القيمة المستهدفة
وثائق الحالة المدنية	يوم	1	1	1	1	1
جوازات السفر	يوم	05	05	05	05	05
بطاقات التعريف الوطنية	اسبوع	6	06	03	02	02
تأشيرات	يوم	10	06	03	02	1

- **توضيحات منهجية :**

يحسب هذا المؤشر عن طريق قسمة العدد الإجمالي للأيام اللازمة لتسليم الوثائق من طرف المراكز القنصلية على العدد الإجمالي للوثائق المسلمة.

هذا المؤشر يمكن من معرفة آثار الجهود المبذولة على تحسين الخدمات القنصلية.

- **مصادر المعطيات :**

المعلومات المقدمة من طرف المصالح القنصلية والمجمّعة من طرف مديرية الشؤون القنصلية والاجتماعية.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر:**

هذا لمؤشر يعكس تأثير المجهودات المبذولة ولا يعكس بالضرورة الجودة ودرجة رضى المستفيدين.

- **تعليق :**

هذا المؤشر يمكن أن يفيد في القيام بمقارنة مرجعية مع وزارات خارجية بلدان أخرى (على الأقل في حالة مماثلة) حالما تسمح منظومة المعلومات بذلك سيصبح مهما إضافة مؤشر لقياس درجة رضى المستفيدين.

المؤشر 2.1.2 : العدد المتوسط للوثائق المسلمة من طرف كل موظف قنصلي في اليوم.

الوحدة	2013 الإنجاز	2014 التوقع	2015 التوقع	2016 التوقع	2017 القيمة المستهدفة
العدد	08	08	08	08	08

- **توضيحات منهجية :**

هذا المؤشر يعطي صورة عن متوسط عدد الوثائق المسلمة من طرف كل موظف قنصلي في اليوم، ويحسب بقسمة العدد الإجمالي للوثائق المسلمة في السنة على عدد الموظفين القنصليين مضروبا في عدد أيام العمل للسنة.

- **مصادر المعطيات :**

المعلومات المقدمة من طرف المصالح القنصلية والمجمعة من طرف مديرية الشؤون القنصلية والاجتماعية .

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر:**

هذا المؤشر لا يعكس بالضرورة أداء الموظف القنصلي لأن أداءه مرتبط بوسائل و ظروف الاشتغال.

المؤشر 3.1.2 : نسبة تغطية المراكز القنصلية بأعوان الإستقبال.

الوحدة	2013	2014	2015	2016	2017
	الإنجاز	التوقع	التوقع	التوقع	القيمة المستهدفة
المعدل	70%	80%	100%	100%	100%

- **توضيحات منهجية :**

يحسب هذا المعدل بقسمة عدد المراكز القنصلية التي تتوفر على عون استقبال على العدد الإجمالي للمراكز القنصلية.

- **مصادر المعطيات :**

- مديرية الشؤون القنصلية والاجتماعية.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر:**

هذا المؤشر لا يعكس إلا نسبيا تحسن الخدمات المقدمة من طرف المراكز القنصلية.

المؤشر 4.1.2 : نسبة الملفات المعالجة عن طريق موعد (تأشيرة).

الوحدة	2013	2014	2015	2016	2017
	الإنجاز	التوقع	التوقع	التوقع	القيمة المستهدفة
المعدل	0%	15%	30%	50%	100%

- **توضيحات منهجية :**

يحسب هذا المؤشر بقسمة عدد الملفات المعالجة عن طريق الموعد على العدد الإجمالي لملفات التأشيرة المعالجة خلال السنة.

- **مصادر المعطيات :**

المعلومات المقدمة من طرف المصالح القنصلية والمجمّعة من طرف مديرية الشؤون القنصلية والاجتماعية.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر:**

هذا المؤشر لا يعكس بالضرورة تحسن الخدمات القنصلية.

الهدف 2.2 ضمان الحقوق الاجتماعية للمغاربة المقيمين بالخارج

المؤشر 1.2.2 : عدد الطلبات والشكايات المعالجة

الوحدة	2013	2014	2015	2016	2017
	الإنجاز	التوقع	التوقع	التوقع	القيمة المستهدفة
العدد	9381	10680	11068	12636	13200

- **توضيحات منهجية :**

بهدف القيام بدورها في حماية الحقوق الاجتماعية للمغاربة المقيمين بالخارج، تقوم وزارة الشؤون الخارجية و التعاون بدراسة الطلبات والشكايات المتوصل بها من طرف الجالية المغربية المقيمة بالخارج.

المؤشر أعلاه يشير الى العدد الإجمالي للطلبات والشكايات المعالجة من طرف مختلف المراكز القنصلية خلال السنة.

- **مصادر المعطيات :**

المعلومات المقدمة من طرف المصالح القنصلية و المجمّعة من طرف مديرية الشؤون القنصلية والاجتماعية.

المؤشر 2.2.2 : عدد اللجان المشتركة المنعقدة للدفاع عن مصالح المغاربة المقيمين بالخارج.

الوحدة	2013	2014	2015	2016	2017
	الإنجاز	التوقع	التوقع	التوقع	القيمة المستهدفة
العدد	03	10	5	5	5

- **توضيحات منهجية :**

يمثل المؤشر أعلاه عدد اللجان المشتركة التي تم تنظيمها خلال السنة بهدف الدفاع عن مصالح و متطلبات أفراد الجالية المغربية المقيمين بالخارج .

- **مصادر المعطيات :**

- مديرية الشؤون القنصلية والاجتماعية .

الهدف 3.2 : تحسين تدبير شؤون الاجانب بالمغرب

المؤشر 1.3.2 : عدد الاجتماعات الثنائية والمتعددة الاطراف التي شارك بها المغرب.

الوحدة	2013	2014	2015	2016	2017
	الإنجاز	التوقع	التوقع	التوقع	القيمة المستهدفة
العدد	15	20	20	20	20

- **توضيحات منهجية :**

المؤشر المذكور أعلاه يقيس عدد الاجتماعات الثنائية والمتعددة الأطراف التي تعالج موضوع الهجرة والتي شاركت فيها وزارة الشؤون الخارجية و التعاون.

- **مصادر المعطيات :**

- مديرية الشؤون القنصلية والاجتماعية .

المؤشر 2.3.2 : نسبة معالجة الطلبات المتوصل بها.

الوحدة	2013	2014	2015	2016	2017
	الإنجاز	التوقع	التوقع	التوقع	القيمة المستهدفة
المعدل	100%	100%	100%	100%	100%

- **توضيحات منهجية :**

تتوصل وزارة الشؤون الخارجية و التعاون– مديرية الشؤون القنصلية والاجتماعية– بمجموعة من الطلبات تدخل ضمن مسطرة تسوية وضعية الأجانب بالمغرب.

هذا المؤشر يمكن من معرفة نسبة الطلبات المعالجة (بغض النظر عن القرار المتخذ إن كان إيجابيا أم لا) مقارنة بمجموع الطلبات المتوصل بها من طرف مديرية الشؤون القنصلية والاجتماعية.

- **مصادر المعطيات :**

- مديرية الشؤون القنصلية والاجتماعية.

3 – تقديم المشاريع /العمليات المتعلقة ببرنامج الشؤون القنصلية و الاجتماعية :

المشروع 2 – 1 : الخدمات القنصلية

غاية هذا المشروع هو ضمان خدمات قنصلية ذات جودة عالية و ذلك عن طريق عصرنة و تحسين أساليب إشتغال المصالح القنصلية حتى يتم الرفع من جودتها.

المشروع 2 – 2 : الشؤون الاجتماعية

يشكل تدبير الشؤون الاجتماعية للمغاربة المقيمين بالخارج إحدى الأولويات المسطرة من طرف الوزارة. يهدف هذا المشروع إلى الاهتمام بالمصالح والحقوق الاجتماعية للمغاربة المقيمين بالخارج مع السهر على معالجة أكبر عدد ممكن من الشكايات والتظلمات الواردة منهم وكذا إجراء الاتصالات الضرورية مع بلدان الاستقبال.

المشروع 2-3 : سياسة الهجرة

عن طريق هذا المشروع، تساهم وزارة الشؤون الخارجية والتعاون في تطبيق رؤية المغرب في مجال الهجرة. إذ تهتم الوزارة بتحسين تدبير شؤون الأجانب بالمغرب، كما تساهم مع مختلف الفاعلين الوطنيين والدوليين في معالجة قضية الهجرة.

البرنامج 3 : الدعم و القيادة

1- استراتيجية برنامج الدعم و القيادة :

أ – ملخص استراتيجية البرنامج وغاياته العامة :

يهدف برنامج الدعم و القيادة إلى التدبير الفعال لجميع الوسائل المادية والمالية الموجهة لتسيير و تطوير الإدارة المركزية والشبكة الدبلوماسية والقنصلية الوطنية وذلك عن طريق مواكبة مختلف مكونات الوزارة من أجل تحقيق الأهداف المسندة إلى النشاط الدبلوماسي و القنصلي الوطني .

وتتمحور استراتيجية هذا البرنامج حول الأهداف الآتية :

- **تقوية وتحسين الشبكة الدبلوماسية والقنصلية الوطنية** : تخصيص الموارد اللازمة لضمان سير جيد لهذه الشبكة وتعزيزها عبر دعم الإقتناءات والتجهيز .
- **تحسين أداء الإدارة المركزية** : برمجة وتنفيذ النفقات الموجهة لتسيير الإدارة المركزية.
- **تأهيل الموارد البشرية** : تأهيل الكفاءات عبر و ضع و تنفيذ خطط للتكوين تستجيب للحاجيات المطلوبة.
- **عصرنة نظم المعلومات والتواصل** : إن طبيعة أنشطة وزارة الشؤون الخارجية والتعاون تجعل من نظم المعلومات والتواصل مجالا حساسا واستراتيجيا للغاية. و لهذا، فإن هذا المجال يحظى بأهمية خاصة من أجل تطويره وتأمينه.
هذا وقد تم وضع مخطط مديري لنظم المعلومات من طرف الوزارة خلال السنة الجارية والذي سيتم تنفيذه ابتداءا من سنة 2015 .
- **المحافظة على الممتلكات** : إن للممتلكات العقارية والمنقولة للوزارة قيمة كبيرة تقتضي اعتماد تدبير يسهر على المحافظة عليها والرفع من قيمتها.
- **ترشيد النفقات وتحسين الحكامة** : تحديث آليات التدبير لتعتمد على نهج النجاعة في الأداء، وتنمية ثقافة حسن التدبير.

ب – المسؤول عن البرامج :

- مدير الشؤون المالية ونظم المعلومات واللوجستيك.

ت – المتدخلين في القيادة :

- مديرية الشؤون المالية ونظم المعلومات واللوجستيك
- مديرية الموارد البشرية .

2- أهداف و مؤشرات نجاعة البرنامج:

الهدف 3-1 تقوية و تعزيز الشبكة الدبلوماسية و القنصلية

المؤشر 3-1-1 : نسبة امتلاك مباني الدولة.

الوحدة	2013	2014	2015	2016	2017
	الإنجاز	التوقع	التوقع	التوقع	القيمة المستهدفة
المعدل	35 %	38%	40%	42 %	50 %

- **توضيحات منهجية :**

يحتسب هذا المؤشر بقسمة العدد الكلي لمباني مقرات السفارات و القنصليات و الإقامات التي هي في ملك الدولة، على العدد الإجمالي للمباني التي تشغلها البعثات الدبلوماسية و القنصلية للمملكة.

الهدف من هذا المؤشر هو تحديد حصة المباني التي تتحمل الوزارة نفقات إيجارها. و هو ما يبرز مدى ثقل هذه التحملات على ميزانية التسيير لوزارة الشؤون الخارجية و التعاون.

- **مصادر المعطيات :**

هذه المعطيات مقدمة من طرف مديرية الشؤون المالية و نظم المعلومات و اللوجستيك، التي تقوم بتدبير كافة المعطيات المتعلقة بمشاريع اقتناء المباني أو بناء بقع أرضية، و كذا العدد الكلي للمباني المستغلة من طرف وزارة الشؤون الخارجية و التعاون.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر:**

فتح بعثات دبلوماسية و قنصلية مغربية جديدة بالخارج من شأنه التأثير على هذا المؤشر، الذي يمكن أن يكون أحيانا مستقرا أو في تناقص رغم ارتفاع عدد المباني التي هي في ملكية الدولة.

- **تعليق :**

وثيرة هذا المؤشر تساعد على معرفة مدى الجهود المبذولة للحد من ضغط نفقات الإيجار على الميزانية.

المؤشر 3-2-1 : **عدد المباني الخاضعة للإصلاح و الترميم.**

الوحدة	2013	2014	2015	2016	2017
	الإنجاز	التوقع	التوقع	التوقع	القيمة المستهدفة
العدد	6	7	7	7	7

- **توضيحات منهجية :**

يبين هذا المؤشر عدد مباني البعثات الدبلوماسية و القنصلية المغربية بالخارج التي استفادت من أعمال الإصلاح و الترميم خلال كل سنة.

و يعطي هذا المؤشر صورة عن المجهودات المبذولة من أجل تحسين جودة و قيمة المباني.

- **مصادر المعطيات :**

توفر هذه المعطيات مديرية الشؤون المالية و نظم المعلومات و اللوجستيك، المسؤولة بتنسيق مع رؤساء البعثات الدبلوماسية و القنصلية عن برمجة و إدراج المراكز المستفيدة، مع الأخذ بعين الإعتبار الإمكانيات المتوفرة لدى الوزارة.

- **تعليق :**

في معظم الحالات، رغم رصد الإعتمادات المالية اللازمة من طرف الإدارة المركزية، يصعب على المراكز الدبلوماسية و القنصلية الشروع في الأشغال و إنهائها خلال نفس السنة.

إن سرعة تنفيذ الأشغال تبقى مرتبطة بعقبات أخرى (المصادقة على التصاميم، الرخص...) و كذا بحجم الأشغال التي ستنجز.

الهدف 3-2: تقوية و تأهيل الموارد البشرية.

المؤشر 3-2-1 : **عدد الأشخاص الذين خضعوا للتكوين خلال السنة.**

الوحدة	2013	2014	2015	2016	2017
	الإنجاز	التوقع	التوقع	التوقع	القيمة المستهدفة
العدد	2105	2120	2170	2200	2230

- **توضيحات منهجية :**

يعكس هذا المؤشر وثيرة عدد الأشخاص الذين خضعوا للتكوين خلال كل سنة.

- **مصادر المعطيات :**

هذه المعلومات متوفرة بفضل المنظومة الداخلية لتتبع النجاعة التابعة لمديرية الموارد البشرية .

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر:**

هذا المؤشر لا يمكن أن يعكس نتائج التكوينات المنظمة، لأنه لا يمكّن من قياس مدى أثر تلك التكوينات على معارف و مؤهلات الموارد البشرية المستفيدة.
و هو أيضا، نسبيا مرتبط بعدد المناصب المالية المحدثة خلال كل سنة.

- **تعليق :**

إلى جانب سياسة توظيف فعّالة تضمن توقع و دمج الكفاءات اللازمة، فإن هذا الجانب يبقى رهينا بسياسة تكوين ناجعة تمكن من رفع مستوى و مؤهلات هذه الكفاءات و بالتالي الرفع من إنتاجيتها و مردوديتها.

الهدف 3-3 تحديث الأنظمة المعلوماتية و أنظمة التواصل.

المؤشر 3-3-1: معدل المطابقة على مستوى أمن الأنظمة المعلوماتية مع الخطة الوطنية لسلامة الأنظمة المعلوماتية (DNSSI).

الوحدة	2013	2014	2015	2016	2017
	الإنجاز	التوقع	التوقع	التوقع	القيمة المستهدفة
المعدل	25%	40%	65%	80%	100%

- **توضيحات منهجية :**

يحتسب هذا المؤشر بقسمة عدد آليات السلامة التي يتم تنزيلها من طرف الوزارة على العدد الكلي للآليات المطلوبة من طرف الخطة الوطنية لسلامة الأنظمة المعلوماتية.

- **مصادر المعطيات :**

المعطيات يوفرها قسم الأنظمة المعلوماتية التابع لمديرية الشؤون المالية و نظم المعلومات و اللوجستيك في إطار أجرأة آليات الخطة الوطنية لسلامة الأنظمة المعلوماتية.

- **تعليق :**

يمكّن هذا المؤشر من تقييم درجة مطابقة سلامة الأنظمة المعلوماتية للوزارة مع متطلبات و توصيات الخطة الوطنية لسلامة الأنظمة المعلوماتية.

المؤشر 3-3-2 : معدل إنجاز المشاريع الصادرة عن المخطط المديري للأنظمة المعلوماتية.

الوحدة	2013	2014	2015	2016	2017
	الإنجاز	التوقع	التوقع	التوقع	القيمة المستهدفة
المعدل	0 %	0 %	30%	30%	40 %

- **توضيحات منهجية :**

يوضح المخطط المديري للأنظمة المعلوماتية مجموع الإجراءات التي ينبغي القيام بها من أجل الوصول إلى نظام معلوماتي عصري و متطور و آمن. يحدد هذا المخطط مجمل الوسائل المعلوماتية (المعدات، البرامج و التطبيقات.. الخ) التي ينبغي اقتناؤها أو تطويرها و العمل بها للوصول إلى معدل استعمال مرتفع لتقنيات المعلوميات، و هو ما يمكن من تسهيل مهام التدبير و اتخاذ القرار.

و يعكس هذا المؤشر مدى تطبيق المخطط المديري للأنظمة المعلوماتية، و ذلك بقسمة مجموع عدد الآليات المعمول بها على العدد الكلي للآليات الموصى بها في هذا الشأن.

- **مصادر المعطيات :**

يوفر هذه المعطيات قسم الأنظمة المعلوماتية التابع لمديرية الشؤون المالية و نظم المعلومات و اللوجستيك، في إطار أجرأة الآليات التي جاء بها المخطط المديري للأنظمة المعلوماتية.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر:**

هذا المؤشر لا يعكس بالضرورة إن كانت الآليات التي تم توفيرها (البرامج المعلوماتية و التطبيقات... إلخ) قد تم استعمالها و استغلالها بالشكل الكامل و المناسب.

- **تعليق :**

يبدو أن هذا المؤشر جد مهم لغرض التقييم المرحلي للمخطط المديري للأنظمة المعلوماتية، لكن بعد ذلك سيكون من الأفيد مراجعة هذا المؤشر و تعويضه بآخر يركز على درجة استعمال الآليات التي تتيحها الأنظمة المعلوماتية.

– عرض المشاريع / العمليات الخاصة ببرنامج الدعم و القيادة :

المشروع 3 – 1 : تسيير الشبكة الدبلوماسية والقنصلية

تتجلى الغاية من هذا المشروع في تمكين الشبكة الدبلوماسية والقنصلية الوطنية من الوسائل البشرية والمادية الكافية لضمان سيرها مع توفير دعم خاص للشبكة الدبلوماسية عبر تدعيم ممتلكاتها العقارية والمنقولة لتأدية مهمتها على أحسن وجه.

كما يتوجب في هذا الإطار برمجة و توزيع الإمكانات المتاحة بين جميع البعثات الدبلوماسية والمراكز القنصلية بطريقة تضمن تحقيق الأولويات المبرمجة مع تلبية الاحتياجات المعبر عنها.

المشروع 3 – 2 : تدبير الوسائل والموارد

يشمل هذا المشروع الموارد المادية و المالية و البشرية المخصصة لتسيير و تطوير أنشطة الوزارة.

المشروع 3 – 3 : عصرنة نظم المعلومات

الغاية من هذا المشروع هو ضمان نظام معلوماتي حديث ومؤمّن و مستجيب لحاجيات المستعملين، و ذلك سواء على مستوى الإدارة المركزية أو على مستوى البعثات الدبلوماسية والمراكز القنصلية.